# توازن الغد أو الوجه الأخر للعولمة

د. شامي رشيدة زوجة شعبان *

**Résumé**

La mondialisation a joué un rôle crucial dans la vie économique très influant dans la vie sociale les deux dernières décennies du deuxième millénaire ont vue une monté surprenante du chômage résultant une dégradation du niveau de vie, ainsi qu'une transformation radicale dans l'économique mondiale, apparition des zones de libre –échange , intégration économique a une échelle continentale, admission de l'économie de l'Europe de l'est au sein de l'union européenne, réajustement et de la position internationale des États-Unis, de l'Asie et de l'Europe suivant une nouvelle vision des intérêts, la prise a- faux de la construction théorique keynésienne et marxiste, d'ou une nouvelle problématique s'impose dans la théorique économique

**المستخلص:** لعبت العولمة الدور الحاسم في مجال الاقتصادي لما لذلك من اثر على الحياة الاجتماعية والفاعل الأساسي في سلوك الأفراد. فقد تميز العقدين الآخرين من الألفية الثانية بتصاعد حدة البطالة وتراجع مستوى المعيشي كنتيجة لذلك وتغيرات جذرية في البناء الاقتصادي العالمي، ظهـــــور مناطق تبادل حرة، اندماج اقتصاد أوروبا الشرقية ضمنا كوكبة الوحدة الأوروبية، إعادة تموقع الولايات المتحدة الأمريكية أسيا وأوروبا، ضمن منظور جديد لمصالحها بإضافة إلى ذلك تم إعادة النظر في البناء النظري الكنزي والماركسي وطرح إشكالية جديدة في الفكر الاقتصادي.

* أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.

مقدمة:

إن انهيار الإتحاد السوفياتي لم يكن حدثا روسيا فحسب ، إنما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العالمي للبشرية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل تراكماته الداخلية تمهيدا لدورها الذي تمارسه اليوم كقطب أحادي بتولي إدارة وتسيير العالم، تحت مضلة النظام الاقتصادي العالمي المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث قد أصبح جاهزا للاستقبال أو للامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة وأصبحت جاهزة لاستقبال توجهات النظام العالمي الجديد، تحت عناوين إعادة الهيكلية والتكيف والخوصصة، وتحرير التجارة العالمية، إن الأحادية القطبية التي تحكم العالم منذ بداية القرن الأخير من القرن العشرين، أو التراكم في بنية النظام الرأسمالي كان هائلا قياسيا بما حدث في المعسكر الاشتراكي، وكان من أهم نتائج هذا التراكم، والتطور النوعي على صعيد التكنولوجيا والاتصالات وإعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية أو الأسس الاقتصادية الكينزية المتمثلة في الأساسين التاليين:

**1.** كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للمجتمع.

**2.** تحرر رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية.

إنها باختصار دعوة إلى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل القيود وحرية الملكية وأسواق البيع والشراء ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية والثروة والطبقية وفي ضوء هذه السياسات

اندفعت آليات الصندوق والبنك الدوليين والمنظمة العالمية للتجارة في الترويج لهذه الليبرالية، وأكثر من ذلك الضغط على كافة دول العالم والدول النامية على وجه الخصوص للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار التصحيح والتكيف التي تمثل عملية دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع الضعف .

**التحولات المتسارعة وانتقال مركز القرار :**

في مجرى تطور الرأسمالية وفق المفهوم الجديد وتطبيقاته المباشرة في عصر[1] Reagan- Tacher واستمراره فيما بعد ظهرت تحولات سريعة في الاقتصاد العالمي، فقد تغيرت بنية التجارة الخارجية العالمية، وعرفت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قفزة نوعية هائلة وبرزت شركات عابرة للقارات ترافق معها مفهوم العولمة الذي يسعى إلى تنظيم حياة الشعوب والدول بأساليب ومفاهيم جديدة أي إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم، بهدف إخضاع العالم لإدارة كونية واحدة، إنها انفتاح العالم بلا حدود، تقوم على حرية رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق ويؤدي بنا إلى انتقال مركز القرارات الكبرى في الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم والثقافة والبيئة من المجال العام أو الدولة في بلدان المحيط إلى مجال خاص أو البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، إن السوق في الدول النامية والوطن العربي سوف يتم تدميره كليا حيث سوف تكون أسواقها متعددة الجنسية بصورة مثيرة فلا وجود

1. غازي الصوراني: مجلة الوحدة الاقتصادية العربية, سنة2005ص91

2. Paul.R Kurgman : La mondialisation n'est pas coupable, Ed. Hatier, 2008, p.52.

للهوية الوطنية القومية أو الدولة لأنه ببساطة العولمة نقيضة كل هذه المفاهيم، لأن العولمة تتضمن إلغاء الحدود القومية أو الدولة لتحول هذا الكوكب إلى قرية كونية، وفي هذا السياق يقول "روبرت شتراوس هب " في كتابه "توازن الغد" الصادر عام 1994[2] إن المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية تعتبر مهمة لابد من انجازها بسرعة وأن مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع الأسس للإمبراطورية الأمريكية حيث تصبح مرادفة للإمبراطورية الإنسانية ويرى "ألفين تولفر" الباحث السوسيولوجي الأمريكي في كتابه "الموجة الثالثة"، تعريف مغاير لهذا التحول العالمي المعاصر، يرى فيه ثورة كونية جعلت العالم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الإنتاج تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل، وإن المشاركة في هذه الموجة أو هذا التحول مشروطة بإنتاج المعلومات والمشاركة فيها عالميا من أجل تنمية الذكاء الكوني،

فنحن إذن أمام حالة من الوعي الكوني أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في الوطن العربي والعالم الثالث تقوم على مبدأ البقاء للأصلح أو الأقوى في وطن عالمي بلا حدود، ولعل هدفنا من طرح أفكار هؤلاء الباحثين هو التوصل في نهاية المطاف إلى الانتقال من مجرد حالة فرضية إلى حالة واقع وتطبيق خاصة بعد توفر كل المعطيات المادية والفكرية في ضل الثورة التكنولوجية التي تعزز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتدفع بعمق نحو انتقال هذا المفهوم إلى حقائق مادية نشطة وفاعلة على هذا الكوكب

ضمن أدوات ما يسمى بالحضارة الغربية، ولعل الركائز الأساسية للنظام العالمي الجديد للعولمة هي:

1. النظام النقدي العالمي بإدارة صندوق النقد الدولي.

2. النظام الاستثماري العالمي بإدارة البنك العالمي.

3.النظام التجاري العالمي بإدارة منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى إزالة العوائق الجمركية وحرية السوق في مدى زمني قياسي. إن الولايات المتحدة الأمريكية تملك الدور المركزي في السيطرة المباشرة على هذه الأنظمة العالمية دون إغفال الدور الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات وهي في معظمها شركات أمريكية.فمن أجل أكبر 500 شركة عابرة للقارات هناك 156 شركة أمريكية و111 شركة يابانية و233 شركة تملكها بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، هولندا[1] وباقي دول أوروبا تسيطر هذه الشركات على ثلثي التجارة العالمية وعلى سبيل الذكر فإن الشركة السويدية المشكلة تبلغ مبيعاتها السنوية أكثر من مائة مليار دولار وهو مبلغ يزيد عن مجموع عائدات النفط لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية والكويت وقطر علما بأن عدد هذه الشركات هو ثلاثة عشر شركة أبرزها Moby.phones.Ericsson[2] لصناعة الهواتف النقالة وSouabe cars لصناعة السيارات لصناعة الشاحنات الثقيلة صناعة الأدوية والطائرات وللمعدات الثقيلة ومن هذا التحليل وإذا ما تناولنا دراسة أضخم مائة اقتصاد فسنجد ملك لـ50% منه للشركات والباقي للدول[3].

---

[1] - غازي الصوراني: مرجع سبق دكره ص.92

2- Revue l'actuel № 12 échanges commerciaux . Relation CEE/ Maghreb 1999.

[3] - غازي الصوراني مجلة الوحدة العربية ص99.

**الشركات المتعددة الجنسيات إلى أين؟**

وتسمى كذلك الشركات الدولية أو الشركات العابرة للقارات وتمارس نشاطها في دول عديدة عبر شبكة من الفروع والوكالات التابعة، وقد شهدت الشركات المتعددة الجنسيات في العقود الثلاثة الأخيرة تطورا مشهودا نظرا لضخامة رؤوس الأموال وظهور دول صناعية جديدة على الساحة الدولية وكذلك لتصاعد حدة التنافس الدولي على البحث على التمركز قرب مصادر المادة الأولية واليد العاملة الرخيصة، وفي دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية التجارية في السنوات القليلة الماضية تبين أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات بلغ 37000 شركة مقابل 7000 شركة للعقدين الماضيين 1980-2000، وقد استطاعت هذه الشركات أن تحقق عوائد خيالية. وبحكم قوتها وكبر حجمها فقد استطاعت أن تتملص لكل القواعد التجارية التي تسير التجارة الدولية وترتيبات التجارة المتعارف عليها،

إذ أن جزء هام من المبادلات التجارية تتم بين فروع الشركة المتعددة الجنسيات وفق فواتير غير مطابقة للحقيقة[2]وهي لعبة تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات في إطار مغلق لا يخضع لقواعد العرض والطلب في سوق وأسعار سلع المبادلة بين فروع الشركة هي أقرب إلى أسعار الاقتصاديات المخططة منها إلى أسعار اقتصاد السوق الخاضعة لمكنزمات العرض والطلب، ويصعب تحديد الكمية المتبادلة بين الفروع وتقدر منظمة التجارة والتنمية

[2] – عيسوي ابراهيم القات وأخواتها ، ص28

الأوروبية حجم هذه المبادلات بثلث صادرات الدول المنتمية إليها[3]، إن الشركات المتعددة الجنسيات بحكم قوتها التجارية والمالية لم تتملص فقط للقوانين الاقتصادية الدولية فهي اليوم تسير نحو الانفصال التام حتى عن موطنها الأم، ففي الخمسينات على سبيل المثال لم يكن بوسعنا الفصل بين ما يفيد جنرال موتورز General Motors وما يفيد الولايات المتحدة، أصبحت الأمور اليوم مغايرة تماما إذ فقدت دول المؤسسات الدولية أحكامها وسيطرتها على شركاتها الضخمة التي تضع مصالحها فوق كل اعتبار، نظرا لضخامة رؤوس الأموال المسيطرة عليها واكتفت الدولة فقط بحماية مصالح هذه الشركات الغابرة للقارات عندما تتعرض لخطر جيوسياسي يستدعي إمكانيات الدولة الحامية لنفوذها السياسي غير المعلن.

إن انتشار وتواجد هذه الشركات بشكل ظاهرة غير مألوفة للوهلة الأولى، حيث يتم اليوم تداول 1.2 تريليون[1] دولار من العملات في الاستثمارات القصيرة الأجل والمضاربة، هذه العملية تجعل من ظاهرة العولمة أمرا طبيعيا بل مبرمجا في نية نظام الرأسمالي. وبالتالي لا غرابة حسب الدكتور الجابري استنادا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة من أن 258 شركة عملاقة تملك ثروات ما يملكه مليارين وثلاثمائة مليون نسمة، وهناك ظاهرة جديدة تتعلق بالمنتجات حيث يتم الآن إلغاء إسم البلد الصانع أو المنتج فبدلا من الإشارة إن هذه السلعة أو تلك صنعت في ألمانيا أو اليابان أصبحت الإشارة الآن من إنتاج مرسيدس أو إنتاج توشيبا. يقول عضو مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في أمريكا أن الرأسمالية الحالية تتحول إلى إطار "شرير" لأن الذي

3 - Enjeux : revue :revue mensuelle .Yanik .Laure . Pouvoir au menu de l'OMC. Fev. 2009, p 12.

1 –Nathan 2009 ,p .77 "F.kavand : "ce nouvel ordre commercial mondial.

زعمه الماركسيون منذ مائة سنة والذي كان خاطئا، يصبح اليوم حقيقة واقعة حسب آليات العولمة الرأسماليون يزدادون ثراء بينما تفتقر الطبقات العاملة.

**الحمائية النقدية وأثارها على التجارة الخارجية**

إن الهدف الرئيسي من أي سياسة نقدية هو تحقيق استقرار نقدي يمكن من بعث التبادل السلعي والخدمي وكذا توسيع نطاقه عبر القارات المختلفة بحيث تتوافق فيه مصالح جميع الدول. وتتمكن من خلاله من تكثيف الروابط التجارية وغير التجارية. كذلك أن استقرار النظام النقدي العالمي يخدم الدول النامية والدول التجارية العظمى على حد سواء، وإن كانت هذه الأخيرة لها آثار مباشرة على المتعاملين معها سلبا أو إيجابا بحكم سيطرتها على نشاط تجاري معتبر ففي حالة تدهور عملة هذه الدولة مثلا فإن ذلك سوف يؤثر بسرعة ومباشرة على العديد من الدول من مختلف القارات إذ أن وارداتها سوف تتراجع، بينما تتعاظم صادراتها لذلك تأثير سلبي على التنمية في الدول الأخرى الذكر، فإن مسؤوليات الدول التجارية العظمى كبيرة في

التنسيق ووضع الترتيبات اللازمة من أجل التنبؤ بمخاطر نقدية قد تكون نتائجها وخيمة على المجموعة الدولية القاطبة وخير مثال على ذلك الأزمة النقدية الأسيوية والأزمة المالية التي نعيشها اليوم .

إن المبادئ النقدية التي تبينتها الجات لها صلة وطيدة بأحكام البروتون وودز Bretton Woods الداعية إلى تثبيت أسعار الصرف بين الأمم وهو السبيل الوحيد الذي يمكن من ترقية المبادلات التجارية وتوطيد العلاقات بين الدول إلا أن انهيار هذا النظام النقدي في أوائل السبعينات فاسحا المجال للعملات

الخمس القوية أدى إلى اضطرابات في تسوية المعاملات التجارية الدولية ، وقد سعت المجموعة الدولية في عدة لقاءات لحل المشاكل النقدية المطروحة التي تعيق تسوية المبادلات التجارية وكان لقاء جمايكا 1970 الذي توصلت فيه الدول العظمى إلى الإشراف والرقابة على معدلات الصرف ولنفس الهدف جاءت اتفاقيات 22 سبتمبر 1985 الذي تمت المصادقة عليها من وزراء المالية للولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا الغربية، اليابان وفرنسا، وكذلك لقاء اللوفر بتاريخ 22 فيفري 1987 الذي اجتمع فيه بالإضافة إلى الدول المذكورة وزراء كل من إيطاليا وكندا وتسعى كلها إلى تنسيق الجهود بين البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى من أجل تثبيت معدلات التبادل النقدي الذي بوسعه أن يرقي الحركة التجارية الدولية غير أن هذه المساعي لا يمكنها أن تعوض مبادئ Bretton Woods النقدية ويبقى الجدل قائم بين معارض ومناصر لسياسة التثبيت والتعويم النقدين، ترى فرنسا في سياسة التعويم أضرارا كبيرة تلحق بدول لحساب دول أخرى وهذا ما يزيد من التوتر ويصعد حمى الحمائية بالإضافة إلى ذلك فإن سياسة تعويم العملة يجعل المؤسسات غير مستقرة ماليا وغير قادرة على التنبؤ بالتغيرات النقدية مستقبلا بينما ترى الولايات المتحدة مبالغة في التشاؤم فالمؤسستين يمكن أن تلجأ إلى شراء الدولار لأجل إذا كانت تخشى زيادة في قيمة هذه العملة التي سوف تسدد بها ديونها، ولنعد قليلا إلى الوراء لنتعرف على ميلاد النظام النقدي العالمي حيث وضع حجر الأساس في جويلية 1944 لنظام نقدي عالمي في مدينة بروتن وودز في الولايات المتحدة أمريكية حيث اجتمع أربعة وأربعون ممثل لدول اتفقت في قواعد نقدية بوسعها حل المشاكل المطروحة على الساحة التجارية بوجه الخصوص فكان صندوق الهيئة الرسمية التي تشرف

على تسيير مبادئ وأحكام النظام النقدي العالمي الذي يتركز على مبدأين أساسيي بينهما:

1. قاعدة التعامل بالذهب ويعتمد على تحديد قيمة كل عملة بشكل ثابت مما يقابلها من ذهب على كل دولة أن تحدد قيمة عملة بالذهب أو الدولار القابل للتحول إلى ذهب.

2. حقوق السحب عند عجز ميزان المدفوعات وبموجب هذا البند أصبحت الدول المساهمة في صندوق النقد الدولي لها حق سحب مؤقت لسد عجز في ميزان المدفوعات وهي وحدة حسابية تقوم على أساس خمس عملات قوية تستغلها الدول الأعضاء لتواجه عجز موازين مدفوعاتها، غير أن النظام النقدي الناشئ لم يدخل حيز التطبيق إلا سنة 1959 وهي السنة التي تمكنت فيها جميع الدول الأوروبية من تحويل عملتها إلى ذهب أو إلى دولار. والعصر الذهبي هذا لم يعمر طويلا ففي مطلع السبعينات بدأ النظام النقدي العالمي يتلقى هزات عنيفة كانت نتيجة حرب الفيتنام الذي اعتمد الأمريكيون على التمويل التضخمي لمواجهتها مما انعكس سلبا على قيمة العملة الأمريكية التي تراجعت قيمتها بشكل ملحوظ فضلا عن الآثار السلبية التي أحدثتها أزمة الطاقة في سنة 1973[1] ليتلقى الدولار الضربة القاضية وقبلها في 15-08-1971 أعلن الرئيس الأمريكي نكسون عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وأعلن الإتحاد الأوروبي عن انتهاج سياسة تعويم العملة وبهذا تم إنهاء قاعدة التعامل بالذهب بصفة رسمية في التعاملات الدولية وأصبحت سياسة تعويم

[1]-F.Kavand OP.CIT P113

العملات إجراء قانوني فعلى الدول الأعضاء[2] أن تربط عملتها بعملة دولة قوية أخرى وبحقوق السحب الخاصة لها الحق أن تثبتها أو أن تنتهج سياسة التعويم أي تخضع للقيمة التي تحدد ميكانيزمات السوق من عرض وطلب، ومنذ انهيار قاعدة الذهب بقيت كل الأساليب التي انتهجت غير كافية ولا يمكنها أن تعوض قاعدة الذهب، وأصبحت المجموعة الدولية أمام تحديات جسيمة، فالأسواق المالية تتوسع متجهة نحو العولمة، ظهور أسواق مالية آسيوية قوية، فضلا عن الحركة التنموية التي شهدتها العديد من الدول النامية والتحولات الاقتصادية التي تعرفها الساحة الدولية هل يستطيع النظام النقدي العالمي المتذبذب أن يرقي إلى مستوى هذه التحولات؟ سؤال يطرح نفسه بحدة سنحاول الإجابة عنه ضمن المجهودات المعتبرة التي قام بها الإتحاد الأوروبي في إطار الوحدة النقدية الأوروبية وقدرة العملة الأوروبية الجديدة على مواكبة الأحداث والتصدي للتحديات التي يحملها القرن المقبل.

ومهما يكن فإن النظام النقدي الحالي أثبت عدم قدرته على الاستجابة إلى متطلبات التجارة الدولية التي تعرف نشاطا وحركية، وإن كانت بعض الأوساط الاقتصادية ترى في إتحاد جهود الجات وصندوق النقد الدولي وخلق مؤسسة قوية بإمكانها حل المشاكل النقدية المعقدة وبالإضافة إلى الغموض الذي يكتنف نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والنظام النقدي العالمي ضمن نشاط التجارة العالمية فإن تجارة الأسلحة والمخدرات تبقى بعيدة عن الأضواء لكونها تمس مباشرة بقيم وأخلاقيات إنسانية فالأموال الطائلة التي تدرها تجارة المخدرات والأسلحة تضر بالوجود الإنساني وتدمر البيئة والمحيط فضلا عن كونها منافسة للقيم الإنسانية وتصر الدول المسيطرة على المتاجرة بالأسلحة

[2]-L'actuel n° 10/1995 échange commerciaux relation CEE/Maghreb./ 1999.P15

والمخدرات على أبعاد هذه المواضيع عن جداول أعمالها في كل اللقاءات الدولية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك وتكتفي برفع الشعارات المضادة لهذه النشاطات المشبوهة أو تتبادل لتهم المتاجرة بها[1].

إن انعدام الانسجام والعدل في العلاقات بين الدول النامية والدول المتطورة كان موضع دراسة صمن آليات وميكانزمات التبادل التجاري وتسويق البضائع ورؤوس الأموال واليد العاملة والتحديد الجغرافي للتطور التكنولوجي ودور الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات تعمل كلها على إبقاء الدول النامية في وضعية التخلف.

لقد وصل تباين النمو إلى حد صارخ بين الدول المتقدمة والدول النامية وانعدام التكافؤ بلغ حدا خياليا من شأنه تهديد السلام العالمي، إن الدول النامية تملك بفضل أغلبيتها العددية الأداة الكفيلة بتهديم البناء القانوني الذي شيدته الدول الصناعية المتقدمة تثبيتا لسيطرتها والذي لا تزال تستخدمه للحد من كل التطورات الإيجابية التي تسعى الدول النامية لتحقيقها بهدف تنميتها، إن الأغلبية العددية للدول النامية هي مجرد عنصر توازن لا يزال هشا، غير مستقر في مواجهة القوة الحقيقية للدول المانعة ووسائل الضغط التي تمتلكها.

إن عشرة دول أكثر غنى تعقد اجتماعات دورية حول المسائل النقدية العالمية وتتخذ فيها قرارات تسري آثارها على كافة دول المعمورة بفضل ما لتلك الدول من وزن اقتصادي ونفوذ عالمي، وهي تخول لنفسها القيام بذلك الدور الخطير خارج نطاق المؤسسات الدولية ذات الاختصاص، بل وأكثر من ذلك

[1] -Media-Bank Algérie n°47_52 Bank Mondial 2009.

تفرض على هذه المؤسسات أن تحرص على احترام كل القرارات المتخذة من طرف النوادي المغلقة ولطالما حاولت الدول الغربية نشر وتطبيق مفهوم "التراث المشترك للأمم" وهي من وراء ذلك تقصد أن الثروات الموجودة في الدول النامية هي ملك مشترك للإنسانية بل وأكثر من ذلك فقد احتج ممثل المملكة المتحدة بنظرية السيادة المحدودة بشكل واضح وأكد أن الدول النامية لا تملك على ثرواتها سوى "الحراسة" ولا يجوز لهذا الحارس سوى حق إدارة تلك الثروات.

إن هذا الموقف الخطير من طرف الغرب جعل الرئيس الراحل هواري بومدين يقول أن: "ظاهرة بعث وتحديد هذه النظرية أو تلك الفلسفة القديمة إلى حد ما لتصبح مطابقة لذوق الساعة على غرار تلك التي تزعم أن نفطنا هو في النهاية للبشرية جمعاء، يبين بوضوح الاتجاه الذي يسير فيه تفكير بعض البلدان الحربة المتقدمة، إن مثل هذه الظاهرة لا تنطوي سوى على شيء واحد هو العمل الجبار الذي يجري لإعداد الحجج القانونية والأخلاقية المناسبة التي يمكن عندما يحين الوقت لاستخدامها لإقناع الرأي العام العالمي بمشروعية العدوان الذي يهيئونه للغد، والقيام في أخر الأمر قاعدة تبدي في ظاهرها شرعية بل إنسانية لإلغاء حق شعوبنا على ممتلكاتها التي استرجعتها بالعمل والكفاح والتضحيات" ولكن يرفض العالم الصناعي اشتراك البلدان المتخلفة في اقتسام "المناجم" الثقافية[1] التي يمتلكها المتمثلة في التكنولوجيا التي تمثل عبقرية الإنسان وجراءته وانتصاراته.

فلا يمكن أن تتصدى الدول النامية لمثل هذه المواقف إلا بالتضامن واتحاد

[1] Jean P Charvet : " le désordre alimentaire mondial surplus et pénuries". Le scandale Hatier 2003.

قواها والتماسك والإخلاص والتعامل فيما بينها من أجل السعي إلى تحقيق تكامل اقتصادي وتوحيد الاتجاهات السياسية فالدول النامية مدعوة اليوم أكتر من أي وقت مضى إلى المزيد من التضامن والترابط من أجل تلاحم الصفوف أمام التحولات العميقة التي يعرفها العالم اليوم يبدو النظام الاقتصادي العالمي الحديد ضرورة أكيدة من أجل التكريس الفعلي لمفاهيم الأمن الاقتصادي الجماعي والتعاون الدولي، والتضامن الدولي من أجل رفاهية كل الشعوب دون تمييز.

وفي الواقع أن المرحلة الانتقالية التي تمر بها شعوب العالم قضية تحمل في طياتها أكثر من سؤال، وهي في ضل الأحادية القطبية المتمثلة في الرأسمالية للولايات المتحدة الأمريكية وما ينجر عنها من تغيرات اقتصادية عميقة ومتسارعة، تنذرنا الدوائر الاقتصادية الغربية بمزيد من التخلف إن نحن تراخينا في مسايرتها رغم ما تحمله المرحلة الانتقالية هذه من ملامح الرعب والتسلط والمزيد من الفقر.

**قائمة المراجع**


- **عيسوي إبراهيم القات وأخواتها طبعة2003**
- **غازي الصوراني: مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، سنة2007**
- Enjeux: revue mensuelle ,Yanik .Laure, « Pouvoir au menu de l'o.m.c l'agriculture, le commerce électronique ,la chine .fev2009.
- .L'actuel n° 10/1995 échange commerciaux relation CEE/Maghreb.
- **Media-Bank n°26/35 Algerie Bank Mondiale 2009**
- Le parlement européen : conférence parlementaire sur l'OMC fev.2003.
- l'actuel n°17 participation du capital étranger Algérie OPE.
- Paul R. kugman : la Mondialisation n'est pas coupable vertus et limites libre échanges.
- J.p charvet : le désordre alimentaire mondial surplus et pénuries.